الأمم المتحدة

A/C.3/69/SR.1

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
20 October 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيسة: السيدة ميسكيتا بورخيس .....(تيمور – ليشتي)

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند ٢٦ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

(ج) متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

(د) محو الأمية من أجل الحياة: صياغة خطط المستقبل

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-62181 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

تنظيم الأعمال (A/69/250 و A/C.3/69/1 و A/C.3/69/L.1/Rev.1 و A/C.3/69/L.1/Add.1/Rev.1)

١ - الرئيسة: قالت إن رسالة رئيس الجمعية العامة بشأن بنود جدول الأعمال المحالة إلى اللجنة متضمنة في الوثيقة A/C.3/69/1. وأضافت أن قائمة الوثائق الصادرة في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال متضمنة في الوثيقة A/C.3/69/L.1/Add.1/Rev.1. واسترعت الانتباه إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بسير العمل المبينة في تقرير الجمعية العامة (A/69/250).

٢ - وقالت إنها ستعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على تنظيم الأعمال كما هو متضمن في الوثيقتين A/C.3/69/L.1 و A/C.3/69/L.1/Add.1/Rev.1.

٣ - تقرر ذلك.

٤ - الرئيسة: قالت إنها تعتبر أنه، جريا على العادة، ترغب اللجنة في توجيه دعوات إلى الأشخاص المنوطة بهم ولايات الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ورؤساء الهيئات المنشأة بمعاهدات أو الأفرقة العاملة، وخبراء آخرين، لتقديم تقاريرهم إلى اللجنة.

٥ - تقرر ذلك.

البند ٢٦ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (**A/69/157**)

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (A/69/187 و A/69/61-E/2014/4)

(ج) متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (A/69/180)

(د) محو الأمية من أجل الحياة: صياغة خطط المستقبل (A/69/183)

٦ - السيد غونو (رئيس فرع التكامل الاجتماعي في شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قدم تقارير الأمين العام في إطار البند ٢٦ (أ) و (ب) و (ج) من جدول الأعمال، وقال إن التقرير عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/69/157) يتضمن استعراضا عاما لمناقشات لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثانية والخمسين، التي ركزت على الموضوع ذي الأولوية وهو التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع ويتناول أيضا الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نموا. ويناقش التقرير سياسات واستراتيجيات تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ويبرز دور الحكومات في تهيئة بيئة مواتية للتمكين من خلال سياسات رامية إلى تحقيق المساواة في الفرص وتدابير محددة الأهداف للوصول إلى أكثر الفئات ضعفا وتهميشا. وعلاوة على ذلك، يشدد التقرير على أهمية فهم العوامل المحركة الاجتماعية لنتائج التنمية وضرورة توسيع نطاق السياسات الاجتماعية بغية توجيه العوامل المحركة الاجتماعية نحو العدالة الاجتماعية، والنمو الاقتصادي الشامل والمنصف والاستدامة البيئية. ويوصي التقرير بأن تسعى الدول الأعضاء إلى تحسين اتساق

السياسات وتنسيقها عبر الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

٧ - وأشار إلى أن التقرير عن الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها في عام ٢٠١٤ (A/69/61-E/2014/4) يتضمن أمثلة للسياسات والبرامج الموجهة إلى الأسرة والتي تنفذها الحكومات والمبادرات الإقليمية ومبادرات المجتمع المدني. ويشدد على أن جعل الأسر محور الجهود المبذولة في ميدان التنمية الاجتماعية وسيلة فعالة للتصدي للتحديات الإنمائية المستمرة مثل انتقال الفقر من جيل لآخر وانعدام المساواة. ويقتضي تغير هيكل الأسرة وانعدام الاستقرار الأسري المتزايد إجراءات عاجلة من أجل توفير موارد الرزق المستدامة وتحقيق توازن أفضل بين العمل والأسرة. ويخلص التقرير إلى أن إضافة بعد أسري إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سيساهم في التمكين والحد من اللامساواة، والتنمية المستدامة، ويوصي الدول الأعضاء بالنظر في السبل المناسبة للمضي قدما بجدول الأعمال المتعلق بالأسرة بشكل متسق ومنتظم في إطار المنتديات الدولية.

٨ - ويبين التقرير المعنون ”تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة: وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده“ (A/69/187) خيارات لتنظر فيها الجمعية العامة لاستعراض التقدم وتعزيز تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣/٦٨، مثل إدراج غايات ومؤشرات قابلة للقياس عن الإعاقة ضمن الأطر الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، وإصدار تقرير دوري عالمي عن الإعاقة والتنمية، وإجراء استعراض منهجي لتقييم ورصد التقدم المحرز في الجهود التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة حاليا لتعميم مراعاة الإعاقة، وإنشاء آلية تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل معالجة الثغرات والاستجابة بفعالية للاحتياجات من المساعدة التقنية، بما في ذلك الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات.

٩ - ويركز التقرير عن ”متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة“ (A/69/180) على مسألتين اعتبرت الدول الأعضاء أن لهما أهمية حاسمة خلال ثاني استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة ومختلف دورات عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، أي التصدي للتمييز على أساس السن وضروب الإهمال والإيذاء والعنف. كما يوفر التقرير معلومات حديثة عن آخر التطورات السياساتية الإقليمية والمنشورات ومبادرات المجتمع المدني.

١٠ - السيد إلابافولوري (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): عرض تقرير المدير العام لليونسكو المعنون ”محو الأمية من أجل الحياة: صياغة خطط المستقبل“، المقدّم في إطار البند ٢٦ (د) من جدول الأعمال، فقال إن اليونسكو، بوصفها جهة معنية بتنسيق وحفز الجهود المكثفة والجماعية الرامية إلى تعزيز محو الأمية، عملت على إدامة المكاسب المحققة خلال عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، وتعتزم توسيع نطاقها. وقد عزز هذا العقد رؤية أوسع نطاقاً لمحو الأمية بوصفها أساسا للتعلم مدى الحياة وضرورة من ضرورات التنمية.

١١ - وتقلص العدد المطلق للكبار من غير الملمين بالقراءة والكتابة على مدى العقدين الماضيين، وزادت معدلات محو أمية الكبار زيادة مطردة. غير أنّ التقدم كان متفاوتا عبر المناطق والبلدان، حيث ينحدر ثلاثة أرباع الأميين من الكبار البالغ عددهم ٧٨١ مليون شخص من جنوب وغرب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعلاوة على ذلك، لا تزال النساء يشكلن ثلثي سكان العالم غير الملمين بالقراءة والكتابة، وهي نسبة ظلت دون تغيير

أثناء تلك الفترة. وحتى البلدان المرتفعة الدخل تواجه تحديات تتعلق بمحو الأمية. وفيما يخص الأطفال، لم يلتحق بالمدرسة خلال عام ٢٠١٢ حوالي ٥٨ مليون طفل ممن هم في سن المدرسة الابتدائية و ٦٣ مليون طفل ممن هم في سن المدرسة المتوسطة. ويقدر بأن ٢٥٠ مليون طفل ممن هم في سن المدرسة الابتدائية لم يتمكنوا من اكتساب المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والرياضيات.

١٢ - وأضاف أن التقرير يشدد على أن تلبية الاحتياجات المتعددة لجميع الفئات العمرية في مجال محو الأمية يعد مسألة أساسية لبناء عالم سلمي وشامل للجميع. ولبلوغ هذه الغاية، ثمة حاجة إلى التزام دولي مستدام. ويحدد التقرير خمسة محاور استراتيجية بالنسبة لعمل اليونسكو بشأن جدول الأعمال العالمي المتعلق بمحو الأمية ويدعو البلدان والشركاء الإنمائيين والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني إلى تشجيع محو الأمية والبيئات التي ينتشر فيها الإلمام بالقراءة والكتابة. ويوصي بأن تدرج الدول الأعضاء محو الأمية في الخطة العالمية للتنمية والتعليم لما بعد ٢٠١٥.

١٣ - السيدة سابجا بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات): قالت متحدثة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين إن هناك حاجة إلى عمل المزيد لبلوغ الأهداف المشتركة في حقل التنمية الاجتماعية، على الرغم من التقدم الهام المحرز في عدد من المجالات. فهناك حاجة إلى التناغم بين سياسات التمكين من جهة، ومن جهة أخرى الأعمال التي يجري الاضطلاع بها حاليا فيما يخص الركن الاجتماعي من نتائج مؤتمر ريو+٢٠ وصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبغية تلبية احتياجات جميع أفراد المجتمع وتطلعاتهم، سيتطلب النهج التمكيني استراتيجيات وأطر سياسات شاملة تتجاوز النُهُج الخاصة بفئة معينة. وإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى هياكل مؤسسية وآليات تشاركية وطنية داعمة، وينبغي أن تكون منظومة الأمم المتحدة على استعداد لمساعدة الدول الأعضاء في هذا الصدد. واستطرد قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعيد التأكيد على التزامها بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن وباقي مبادرات التنمية الاجتماعية التي اعتمدتها الجمعية العامة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وهي تشجع جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة ذوي الصلة على تعزيز وتنفيذ أنشطة ملائمة خلال العام المقبل للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

١٤ - وأكد أن الفقر ظاهرة اقتصادية واجتماعية معقدة لا يمكن حلها من خلال النمو الاقتصادي وحده. ويجب وضع البشر في قلب التنمية واتخاذ تدابير لتشجيع النمو الشامل والحماية الاجتماعية. وفي هذا السياق، تعرب مجموعة الـ ٧٧ والصين عن بالغ قلقها بشأن القيود المفروضة على مكافحة الفقر جراء الأزمات العالمية الراهنة، ولا سيما الأزمة المالية والاقتصادية، وأزمة الغذاء واستمرار انعدام الأمن الغذائي وأزمة الطاقة والتحديات التي يطرحها تغير المناخ. وعلى ضوء هذه التحديات القائمة، أصبح تنفيذ الالتزامات المتعهد بها خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ويتعين على الدول، امتثالا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، اتخاذ مزيد من الإجراءات الجماعية لإزالة كافة العراقيل أمام إعمال حق الشعوب في تقرير المصير، وبخاصة الشعوب التي تعيش في ظل السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي.

١٥ - وأردف قائلا إن التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك التعاون الثلاثي، أمر حاسم في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وتدعو مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى تنفيذ الدول المتقدمة النمو التزاماتِها بشأن

المساعدة الإنمائية الرسمية والشراكة العالمية من أجل التنمية في الوقت المناسب. وينبغي أن يدعم التدابير الهادفة إلى ضمان وصول الجميع إلى الأسواق جدولُ أعمال موحد للتبادل التجاري، طبقا للاتفاقات الأخرى المتعددة الأطراف، مثل الإطار المتكامل المعزز الذي وضعته منظمة التجارة العالمية.

١٦ - وترحب مجموعة الـ ٧٧ والصين بالتركيز المستمر على الشباب وتدعو الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى التنفيذ التام للتوصيات المتضمنة في الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالشباب: الحوار والتفاهم. كما تقر المجموعة بإسهام القمة العالمية للشباب لعام (BYND 2015)، المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، في المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيتيح إحياء الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة فرصة مفيدة لتعزيز السياسات والبرامج الوطنية المتمحورة حول الأسرة. ولأن شيخوخة السكان متواصلة، يجب على المجتمع الدولي أن يدرج استجابته لهذا الواقع الجديد ضمن جهود القضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، يتسم تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة بأهمية بالغة في ضمان ممارسة كبار السن لجميع حقوق الإنسان وتعزيز رفاههم.

١٧ - السيد غاس (الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إنه ينبغي اتخاذ إجراءات جماعية للتصدي للتحديات العالمية في المجال الاجتماعي والإنساني. ولأن المداولات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ جارية حاليا، فهناك اتفاق عام على ضرورة وضع البشر في قلب التنمية وعلى أنه لا ينبغي إغفال أي أحد، أيا كان عمره أو خلفيته، سواء كان من ذوي الإعاقة أم لا. وينبغي أن تُراعي أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وأن توجه الانتباه إلى مبادئ العدالة الاجتماعية والإدماج. والمجتمعات الشمولية التي تحترم التنوع أساسية للتغلب على العوائق التي تعترض سبيل التنمية المستدامة.

١٨ - ونوه إلى ما تم إحرازه من تقدم نحو تحقيق الرؤية بشأن تنمية عادلة ومنصفة وشمولية. وأشار إلى أن العالم يواصل تحقيق تقدم كبير في مجال مكافحة الفقر المدقع وفي مجالات مثل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والوقاية من الأمراض وتوفير مياه الشرب وزيادة مشاركة المرأة في العمل السياسي. وأصبح من الواضح أن الاستثمار في رأس المال البشري والإنتاجية الزراعية وإتاحة فرص العمل واعتماد سياسات نشطة لسوق العمل قد أثبتت نجاعتها كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة؛ فبناء وتعزيز المؤسسات الشمولية يشجع المشاركة وتمكين الشعوب والإدماج الاجتماعي. وقد بُني قدر كبير من التقدم الذي تم إحرازه على الالتزامات الماضية، التي تظل ضرورية للمضي بالتنمية قدما على نحو شمولي ومنصف ومستدام.

١٩ - والتضامن والمساواة والعدل والمشاركة التامة للجميع في المجتمع ضرورية لتحقيق تنمية مستدامة ومجتمعات مستقرة وآمنة وعادلة. وإعادة تأكيد الدول الأعضاء، خلال المؤتمر العالمي الأخير المعني بالشعوب الأصلية، على التزامها بالتعاون مع الشعوب الأصلية بغية تعزيز وحماية حقوقها، دليل على رغبة المجتمع الدولي في إعادة توجيه القضايا الاجتماعية ضمن السياق الجديد للتنمية المستدامة. وستكون نتيجة عمل اللجنة خلال الدورة الحالية حاسمة في توجيه دورة الاستعراض والسياسات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ للجنة التنمية الاجتماعية.

٢٠ - السيد مسوزا (ملاوي): تكلم باسم المجموعة الأفريقية فقال إنه، رغم ما قطعته أفريقيا من أشواط هامة في بعض ميادين التنمية الاجتماعية والاقتصادية خلال العقد

الماضي، فإن تحديات جسيمة تبقى قائمة في مجالات مثل التعليم والصحة والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. ولهذا، فالمجموعة الأفريقية تؤمن بأن القضاء على الفقر ينبغي أن يكون الأولوية الكبرى بالنسبة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويعيد الموقف الموحد للاتحاد الأفريقي التأكيد على الحاجة إلى تمكين جميع الأشخاص، بما في ذلك الذين يعيشون منهم في أوضاع هشة، من خلال النمو الشامل للجميع وتدابير تضمن ألاّ يبقى أي فرد تحت خط الفقر.

٢١ - وأضاف أن الاتحاد الأفريقي اعتمد خطة عمل بشأن الأسرة، إيمانا منه بأن الأسرة تبقى النواة الأساسية للمجتمعات الأفريقية وتؤدي دورا حاسما في رأب النسيج الاجتماعي داخل المجتمعات. وستتواصل الجهود من أجل التخفيف من معاناة أعضاء كل أسرة أفريقية، خاصة النساء والفتيات اللائي يعشن في الفقر. وقد أسفرت الجهود المماثلة الرامية إلى التصدي للتحديات التي تمثلها شيخوخة السكان عن إطار السياسات وخطة العمل الخاصين بالشيخوخة التابعين للاتحاد الأفريقي ومشروع بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق كبار السن في أفريقيا. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تهدف الجهود المبذولة في مجال الدعوة إلى تحسين الوفاء بالالتزامات ذات الصلة وتشجيع المشاورات المناسبة مع كبار السن في تلك العمليات؛ كما ينبغي أن تكفل تخصيص الموارد لتنفيذ الالتزامات.

٢٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ومتابعةً لتقييم العقد الأفريقي الأول لذوي الإعاقة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٩، وخطة العمل القارية، اعتُمد هيكل الإعاقة في الاتحاد الأفريقي. غير أنّ عمليات تقييم التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء نحو تنفيذ خطة العمل القارية بيّنت أن نسبة ضئيلة من ذوي الإعاقة يحصلون على الرعاية والتأهيل والتعليم، وأنّ كثيرا من الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة لم تكتب لهم النجاة نظرا لقلة الخدمات والموارد الداعمة.

٢٣ - وأشار إلى أن الاتحاد الأفريقي اعتمد ميثاق الشباب الأفريقي في عام ٢٠٠٦ وخطة عمل من أجل العقد الأفريقي للشباب للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٨، بغية تدعيم تنمية الشباب وتمكينه. ومع ذلك لا يزال شبان أفريقيا يواجهون تحديات خطيرة تتعلق بالبطالة والعمالة الناقصة. وفضلا عن ذلك، ورغم أن الالتحاق بالتعليم العالي ازداد بمقدار ثلاثة أضعاف في السنوات الأخيرة، فإن الجامعات لا تزال تعمل كمؤسسات تعليمية، بدلا من أن تكون مراكز بحوث على النحو اللازم لاستمرار القدرة على المنافسة على المستوى العالمي. وإضافة إلى ذلك، فبرامج التعليم التقني والمهني وبرامج التدريب الموجودة غير ملائمة ولا يتوفر لها التمويل الكافي وليست كافية لاستيعاب الأعداد الكبيرة من التلاميذ الذين ينقطعون عن الدراسة في مراحل مبكرة.

٢٤ - وقد وفر اعتماد البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٢، وهو آلية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، إطارا متينا واستباقيا لتعزيز السلام والأمن في القارة الأفريقية، بينما يشكل إعلان وخطة عمل أبوجا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى، اللذين اعتُمدا في نيسان/أبريل ٢٠٠١، وسيلة للتصدي للأوبئة. وتلتزم المجموعة الأفريقية بتحسين الاستثمار المحلي في الصحة بوصفه آلية لتعزيز النظم الصحية في بلدانها.

٢٥ - وأعلن عن ترحيب المجموعة الأفريقية بدعم المجتمع الدولي للبلدان التي تتصارع مع أزمة إيبولا، وبالقرارين اللذين اتخذهما كل من مجلس الأمن والجمعية العامة بهذا الخصوص في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ومع ذلك، ورغم كون الرغبة في الحماية استجابة مناسبة، فلا ينبغي أن تؤدي

تلك الرغبة إلى عزل أو وصم الأشخاص المصابين أو البلدان المتأثرة بالأزمة. وبدل ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام متزايد لجهود الإعمار بعد انتهاء النزاعات وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المتضررة.

٢٦ - وينبغي اعتماد استراتيجيات شاملة ونُهج تخص فئات بعينها لتمكين الأسرة والأفراد والمجتمعات بهدف ضمان أن يكونوا عناصر نشطة في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة. وينبغي أن ترتقي الجهود نحو الحماية الاجتماعية للجميع، مع التركيز على الضعفاء، من خلال نهج متكامل وشامل لعدة قطاعات قصد تسريع الاندماج والإدماج الاجتماعيين. وتلتزم المجموعة الأفريقية بتعزيز التنمية الاجتماعية والحد من عدم المساواة بين الأشخاص في أفريقيا، وهي تناشد المجتمع الدولي والشركاء ذوي الصلة بأن يواصلوا دعم هذه الجهود.

٢٧ - السيد ميندوسا غارسيا (كوستاريكا): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن الجماعة ملتزمة التزاما قويا بتعزيز الإدماج والاندماج الاجتماعيين بوصفهما واحدا من الأعمدة الرئيسية للتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى القضاء على الفقر والعمالة الكاملة. وسيتطلب القضاء على الجوع والفقر استراتيجيات إنمائية شاملة ومتكاملة مصممة بهدف تحقيق توزيع أعدل لمنافع النمو الاقتصادي وتحسين سبل إتاحة الخدمات الأساسية.

٢٨ - وأكد أن التعاون الدولي، ولا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون التقني، أمر أساسي للتنمية. كما أنّ ثمة حاجة ملحة لإصلاح النظام المالي والاقتصادي. وبناء على المبدأ الأساسي المتمثل في الملكية الوطنية، ينبغي تطوير أشكال جديدة من التعاون والتضامن الدوليين لدعم الجهود الوطنية. وقد نجحت بلدان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تنفيذ برامج ترمي إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي، وتمكين الأشخاص المستضعفين والمهمشين ومشاركتهم، مما يدل على أن الإرادة السياسية يمكن أن تعطي نتائج إيجابية بالرغم من الموارد المحدودة. وهي تواصل تتبع سياسات مختلفة لتعزيز التنمية الاجتماعية الشاملة وتشجيع النمو الاقتصادي وتحفيز إتاحة فرص العمل وتعزيز البرامج والاستراتيجيات القائمة لمكافحة الفقر محليا.

٢٩ - وتؤمن بلدان الجماعة بضرورة إعطاء الشباب فرصا تعليمية وتدريبية كافية، لأن مشاركتهم في البرامج التعليمية على جميع المستويات حاسمة لبناء مجتمعات أكثر شمولية وأكثر ازدهارا. ويساور القلق الجماعة بشأن الزيادة السريعة في عدد المسنين في العالم النامي، وهي تعزز بنشاط إدماج المسنين في المجتمع من خلال استراتيجيات اجتماعية موسعة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي المزيد من الاهتمام لتدعيم حقوق المسنين وحمايتها، ويسرع تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة على كافة المستويات، وينظر في جدوى إعداد اتفاقية دولية لحماية وتعزيز حقوق المسنين. وتشجع بلدان الجماعة بنشاط الإدماج والاندماج التامين لذوي الإعاقة، تمشيا مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وترحب بتعيين المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالإعاقة وتيسير الوصول.

٣٠ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى لزيادة انتشار الأمراض غير السارية، التي تربطها علاقة واضحة بالفقر وتشكل تهديداً خطيرا للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، ترحب جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير السارية المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٤، وبإدراج الالتزام

بتخفيض عدد الوفيات المبكرة التي تسببها تلك الأمراض من خلال الوقاية والعلاج ضمن أهداف التنمية المستدامة.

٣١ - وينبغي أن تستند خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى الأهداف الإنمائية للألفية وأن تدمج جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة على النحو السليم في الإطار الإنمائي الجديد. ومن الأهمية التذكير بأن للثقافة دورا بالغ الأهمية في التنمية المستدامة وأنها تسهم في القضاء على الفقر والحد من اللامساواة الاجتماعية، وتوسيع فرص العمل والإدماج الاجتماعي، وهي أمور تساعد جميعا على إقامة مجتمعات أكثر إنصافا.

٣٢ - السيد رامينغ (جزر البهاما): تكلم باسم الجماعة الكاريبية فقال إن واحدا من التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية يتمثل في تغير المناخ الذي يشكل تهديدا خطيرا للسلامة الإقليمية لهذه الدول واستمراريتها وبقائها، ويقوض جهودها الرامية إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة، كما أكدت ذلك من جديد الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. ولذلك ينبغي إدراج أولويات هذه الدول ضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ينبغي إدماجها بدورها ضمن جميع مستويات التنمية المستدامة. وأعرب عن ترحيب الجماعة الكاريبية بإعداد المقر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نموذجا لتقييم الآثار المناخية. وتؤكد تلك الأداة، التي تستخدم لتقييم النتائج الاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ، أوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٣ - وتواصل حكومات الجماعة الكاريبية إعداد طرائق لتلبية احتياجات شعوب المنطقة في مجال التنمية الاجتماعية. ففي تموز/يوليه ٢٠١٤، اعتمدت خطة استراتيجية شاملة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. وأنشئت لجنة لتنمية الموارد البشرية ستقوم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بإجراء استعراض شامل لتنمية التعليم والموارد البشرية بالمنطقة. وقد اعتمدت الجماعة إعلانا بشأن خطة التنمية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، وافقت اللجنة الوزارية المعنية بالتنمية البشرية والاجتماعية التابعة للجماعة على استراتيجية وخطة وُضعتا بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان للتقليل من حالات حمل المراهقات بالمنطقة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٩.

٣٤ - وسيتواصل تنفيذ خطة العمل الناجحة لتنمية الشباب، التي ساعدت في توجيه السياسات والتخطيط والتدابير الوطنية المرتبطة بالشباب. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أجرى الأمين العام للجماعة الكاريبية حوارا عبر وسائط التواصل الاجتماعي، مما منح الشباب عبر المنطقة فرصة لكي يعرضوا آراءهم بشأن القضايا التي تمسهم ويطّلعوا على عمل الجماعة؛ وسبق ذلك تنظيمُ منتدى للشباب أعد موادا تربوية سليمة بيئيا. ويمكن برنامج سفراء الكاريبي الشبان الشبابَ من المشاركة في عملية اتخاذ القرار والمساهمة في التنمية المستدامة، وشمل برامج ترمي إلى تقليص عنف الشباب ضد الشباب. وتعي الجماعة التحديات التي يواجهها الأشخاص المسنون، وقد اعتمدت ميثاق الكاريبي بشأن الصحة والشيخوخة بوصفه نهجا منسقا لضمان صحة المسنين واندماجهم التام ومشاركتهم في مجتمعات واقتصادات منطقة البحر الكاريبي، وتيسير تهيئة بيئات تمكينية وتوفير الرعاية الصحية والأمن الاقتصادي والعمالة وغيرها من الأنشطة المنتجة من أجل صحة المسنين.

٣٥ - أكد أن الجماعة الكاريبية تؤيد بقوة الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الإعاقة والتنمية

المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وستواصل دعم عمل المقرر الخاص المعني بالإعاقة التابع للجنة التنمية الاجتماعية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عقدت الجماعة اجتماعا وزاريا رفيع المستوى معنيا بحقوق ذوي الإعاقة في منطقة البحر الكاريبي، دعا الإعلان الناتج عنه إلى تدعيم السياسات الوطنية والإقليمية لتعزيز الأطر التشريعية التي تدعم الخدمات الاجتماعية لفائدة المعوقين وحمايتهم.

٣٦ - السيد حنيف (ماليزيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن الرابطة تواصل جهودها من أجل إنشاء مجتمع متمحور حول السكان ومتكامل اقتصاديا ومنسجم ثقافيا ومسؤول اجتماعيا بحلول عام ٢٠١٥ من خلال النهوض بالرفاهة الاجتماعية والحماية والعدالة والحقوق الاجتماعية والتنمية البشرية. وترحب الرابطة بتركيز لجنة التنمية الاجتماعية المستمر على تعزيز تمكين الأشخاص من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التكامل الاجتماعي والعمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع؛ وعلى المستوى الإقليمي، تنادي بتمكين المجتمعات والتنمية الشاملة. وتؤيد الرابطة الرأي القائل إنه ينبغي بذل جهود متزايدة لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر والتفاوت والاستبعاد الاجتماعي.

٣٧ - وتلتزم رابطة أمم جنوب شرق آسيا بتعزيز العدالة الاجتماعية وتعميم حقوق الأشخاص في سياساتها وفي جميع مجالات الحياة؛ وحماية حقوق الفئات المحرومة والمستضعفة عنصر أساسي في برنامج عمل الجماعة الاجتماعية - الثقافية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وكذلك الإطار الاستراتيجي للرعاية الاجتماعية والتنمية (٢٠١١-٢٠١٥). وكذلك أعلنت الرابطة الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ عقد رابطة أمم جنوب شرق آسيا لذوي الإعاقة، واعتمدت إعلان بالي بشأن تعزيز دور ذوي الإعاقة ومشاركتهم في مجتمع الرابطة. وعُقد في نيسان/أبريل ٢٠١٤ مؤتمر الرابطة لتقييم البرامج والتخطيط من أجل ذوي الإعاقة الذي ناقش آليات تطوير قدرة الحكومات على توفير الخدمات الاجتماعية لذوي الإعاقة من خلال التعاون التقني بين الدول الأعضاء في الرابطة.

٣٨ - وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية لكبار السن، عُقد الاجتماع الحادي عشر للمسؤولين الرفيعي المستوى للرابطة واليابان بشأن المجتمعات الحريصة على الرعاية في طوكيو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وقد صدرت عن هذا الاجتماع عدة توصيات، مثل ضرورة إعادة توجيه وبناء نظم دعم المسنين في مجتمعاتهم وفي إطار تنامي المد العمراني. وسيعقد في طوكيو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ الاجتماع الثاني عشر حول موضوع ''المجتمعات القادرة على التأقلم والشيخوخة النشطة''.

٣٩ - والحماية الاجتماعية مسألة شاملة لعدة قطاعات تتطلب تعاونا وثيقا بين الحكومات والقطاع الخاص والشركاء الإنمائيين والمجتمع المدني ومقدمي الخدمات وباقي أصحاب المصالح ذوي الصلة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، اعتمد مجلس الجماعة الاجتماعية - الثقافية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، اعترافا منه بأهمية البرامج الإنمائية المستقرة، خمسة عناصر رئيسية لإدراجها ضمن رؤية الرابطة لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٠ - ولا يزال الاجتماع الوزاري المعني بالشباب الذي تعقده رابطة أمم جنوب شرق آسيا مرة كل سنتين يشكل منبرا لمناقشة دور الأجيال الأصغر سنا في تعزيز التضامن الإقليمي. وقد شارك شباب المنطقة بنشاط في الاجتماعات ذات الصلة بالرابطة، بما في ذلك مؤتمر قمة الرابطة المعقود في أيار/مايو ٢٠١٤. ولزيادة ترسيخ الإحساس بالانتماء إلى المجتمع، تم إنشاء برنامج للمتطوعين الشبان للرابطة وعدة مبادرات تطوعية أخرى. وخلال البرنامج الافتتاحي، عُين ٩٧ متطوعا من ١٠ دول أعضاء.

٤١ - السيد نتواغي (بوتسوانا): تكلم باسم عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وقال إن خطة التنمية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية للجماعة التي مدتها ١٥ سنة تتمشى مع أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لكنها تواجه تحديات كبيرة فيما يخص التنفيذ. فمحدودية القدرات والنقص الحاد في الأموال يعيقان بشكل خاص الجهود التي تضطلع بها الدول الأعضاء في الجماعة بهدف تحفيز التنمية الاقتصادية بالمنطقة. وأعرب في هذا الصدد عن ترحيب الجماعة بالتوصية الواردة في تقرير الأمين العام (A/69/187) بشأن إنشاء آلية تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة تستجيب بفعالية للاحتياجات من المساعدة التقنية، بما في ذلك الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات، مع مراعاة ضرورة تضافر المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الدوليين لتمكين بلدان الجماعة من تنفيذ سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٤٢ - وأشار إلى أن جهود القضاء على الفقر، الذي ما فتئ يشكل التحدي الأكبر في المنطقة، سجلت نموا مطردا، ولكنه محدود على مدى العقد الماضي، لكن الأزمتين المالية والاقتصادية الحاليتين وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ عرقلت إحراز مزيد من التقدم في هذ المجال. ولهذا تضاعف الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي جهودها لتنفيذ خطة العمل الواردة في إعلان دار السلام بشأن الزراعة والأمن الغذائي.

٤٣ - وفي حين أسهم تيسير الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة في انخفاض الوفيات الناشئة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن التكلفة المرتفعة للعقاقير تظل غير مُطاقة، كما تظل قدرات مرافق الرعاية الصحية محدودة. وتواصل الجماعة التعاون مع شركائها الدوليين لإيجاد حلول لهذه المشاكل.

٤٤ - وأضاف أن البطالة، وبخاصة بطالة الشباب، تشكل تحديا مستمرا في منطقة يمثل فيها الشباب نسبة متزايدة من السكان. وعلى الرغم من أن الجهود الهادفة تركز في الغالب على زيادة إتاحة التعليم وتحسين نوعيته، فإن قدرة بلدان الجماعة على تشغيل الشباب الذي يتمتع بالمهارات الكافية تبقى محدودة، وهذا تحدّ تتصدى له هذه البلدان من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية عن طريق تعبئة الموارد الطبيعية، وهو موضوع ركز عليه مؤتمر القمة العادي الرابع والثلاثون للجماعة، المعقود في آب/أغسطس ٢٠١٤.

٤٥ - السيد ماير - هارتينغ (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وصربيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أرمينيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال تعيق النمو، على الرغم من التقدم المحرز نحو التعافي الاقتصادي في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وللتصدي لمستويات البطالة المرتفعة على نحو غير مقبول، ولا سيما بطالة الشباب، أعلن الاتحاد الأوروبي عن حزمة طموحة من تدابير فرص العمل والنمو والاستثمار بوصفها ركنا من أركان سياسته على مدى السنوات الخمس المقبلة، وهي حزمة مكملة لاستراتيجية أوروبا ٢٠٢٠ العشرية الشاملة من أجل نمو رشيد ومستدام وشمولي، وللضمانة التي تقدمها للشباب. كما اقترح حزمة إجراءات لتوظيف الشباب وأخرى للاستثمار الاجتماعي من أجل تقديم التوجيهات بشأن الإصلاحات الوطنية الضرورية للوفاء بالالتزامات تجاه أهداف استراتيجية أوروبا ٢٠٢٠.

٤٦ - ورغم تحقيق هدف تقليص معدل الفقر المدقع بمقدار النصف قبل الموعد المحدد في عام ٢٠١٥ بخمس سنوات،

فإن الفقر المزمن، الذي تعاني منه النساء بصورة غير متناسبة، يظل تحديا ملحا. ولذلك يجب تكثيف الجهود لبلوغ باقي الأهداف الإنمائية للألفية، استنادا إلى شراكات عالمية أقوى. ويجب أن تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ متمحورة حول السكان وأن تعطي الأولوية للحكم الرشيد وتعزيز المجتمعات التي تقوم على السلام. وفي هذا الصدد يشكل تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وتقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة أساسا مفيدا لتشكيل ذلك الإطار، مع تحقيق التكامل بصورة متوازنة بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية. وسيشرع الاتحاد الأوروبي في مناقشة وسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك التمويل. وينبغي أن تكفل هذه الخطة اتباع نهج قائم على الحقوق يشمل جميع حقوق الإنسان.

٤٧ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يعيد تأكيد تأييده لمبادئ وأهداف برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي ينبغي أن يصب في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. ويواصل تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع سياساته، مع التركيز بصورة خاصة على المساواة في الاستقلال الاقتصادي والمساواة في الأجر مقابل نفس العمل ومقابل العمل المتكافئ في القيمة؛ والمساواة في اتخاذ القرار والكرامة والنزاهة ومنع العنف الجنساني. كما يرصد عن كثب الوفاء بالالتزامات المترتبة عن إعلان ومنهاج عمل بيجين، ويرحب بعملية الاستعراض المقابلة له.

٤٨ - وأكد أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى وضع بطالة الشباب والتحديات المتصلة بالشباب في قلب البرنامج العالمي، استنادا إلى أفضل ممارساته والممارسات التي حددها برنامج العمل العالمي للشباب ومبعوث الأمين العام المعني بالشباب. وسيواصل رصد التقدم المحرز في إطار أوروبا ٢٠٢٠ وسيركز على موضوع الشباب في مبادرات التعاون الدولي.

٤٩ - ورغم أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تسعى بنشاط إلى تعزيز حق الأشخاص المسنين في الحماية الاجتماعية وحصولهم على الخدمات الصحية والاجتماعية، يلزمها اتخاذ تدابير إضافية للتصدي لجملة مشاكل منها التمييز على أساس السن، وتوافر العمل اللائق، والحماية الاجتماعية، ومنع إساءة معاملة المسنين. ويتضح التزام الاتحاد الأوروبي بحماية المسنين من منظور حقوق الإنسان من خلال حدث جانبي نظمه حول هذا الموضوع في سياق الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة.

٥٠ - واختتم بقوله إن الاتحاد الأوروبي يواصل، بصفته عضوا في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تنفيذ استراتيجيته الأوروبية للإعاقة للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠، التي تتضمن تركيزا على العمل الخارجي، بهدف إزالة العقبات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها هؤلاء الأشخاص.

٥١ - السيد لامبرتيني (إيطاليا): قال إن التنمية الاجتماعية موضوع يفرض نفسه في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ولن تتأتى التنمية الشاملة والمستدامة دون المشاركة التامة لجميع الأشخاص، بمن فيهم ذوو الإعاقة. وأضاف أن إيطاليا أنشأت مرصدا وطنيا لأحوال ذوي الإعاقة، كما وضعت في عام ٢٠١٣ خطة عمل لفترة سنتين تتضمن تدابير خاصة لحماية ذوي الإعاقة في البلدان النامية الشريكة، خاصة في سياق الطوارئ الإنسانية. كما نفذت إيطاليا أيضا مجموعة من مشاريع التعاون الدولي لتعزيز تمكين ذوي الإعاقة، وهي ترحب بإدراج اهتماماتهم في مقترحات الفريق العامل. كما تلتزم بكفالة أن تدرج هذه الأهداف في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥,

٥٢ - ومضى قائلا إن بطالة الشباب تعيق التنمية والتعافي من الأزمة المالية والاقتصادية في العديد من البلدان في أوروبا والعالم. وستواصل إيطاليا التعاون مع برنامج العمل العالمي للشباب لوضع نهج جديدة لتمكين الشباب. وفي الوقت ذاته، لا يمكن لمجتمع شمولي حقا أن يستبعد كبار السن، الذين ينبغي النظر إليهم بوصفهم ثروة وليس عبئاً على المجتمع، وينبغي بذل جهود جماعية لضمان حقوقهم الإنسانية واندماجهم الاجتماعي.

٥٣ - ويجب تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في إطار منهاج عمل بيجين، لأن المساواة بين الجنسين ركيزة أساسية لبلوغ جميع الأهداف الإنمائية الاجتماعية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نظمت إيطاليا، إلى جانب غانا، حدثا وزاريا رفيع المستوى معنيا بالأمن الغذائي وتمكين المرأة، ركز على الصلة بين المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي، وهي صلة سيجري بحثها بمزيد من التفصيل خلال المعرض العالمي لعام ٢٠١٥ المقرر تنظيمه في ميلانو. وتولي إيطاليا أهمية كبيرة لدور الأسرة بوصفها نظاما قانونيا وطنيا وطرفا حيويا في عملية التنمية. وهي تعترف باحتياجات الأزواج والأسر غير التقليديين وتلتزم التزاما قويا باعتماد تدابير لدعم الأسرة والوفاء باحتياجات جميع أفرادها وإعمال حقوقهم.

٥٤ - تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة نيلسون (السويد).

٥٥ - السيدة روبل (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي تتيح فرصة غير مسبوقة للمجتمع الدولي لصياغة أهداف واضحة وطموحة وقابلة للقياس بغية المضي قدما بالأولويات العالمية، يجب أن تركز على احتياجات الفئات الأضعف ومعالجة قضايا الفقر والجوع والصحة والمناعة. وينبغي أن يسهم في التنمية كل من النساء والشباب وكبار السن وأعضاء باقي الفئات المعرضة للأخطار، بمن فيهم ذوو الإعاقة، وأن يستفيدوا من مكاسبها.

٥٦ - وأشارت إلى أن الولايات المتحدة عملت مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني لجذب الانتباه إلى ظاهرة إساءة معاملة كبار السن والاستجابة لها، وهي ظاهرة كثيرا ما يُستخف بنطاقها وتغلغلها بسبب قلة الإبلاغ عنها. وقد استضافت أول حلقة للنقاش من نوعها خلال الدورة السابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، تناولت مختلف أشكال إساءة المعاملة التي يواجهها كبار السن، واستعرضت جهود الأمم المتحدة الرامية إلى منع هذه الظاهرة والتصدي لها ولآثارها على الصحة العامة، وتعزيز جهود التوعية العامة.

٥٧ - وفيما يتصل بمسألة الإعاقة، قالت إن الولايات المتحدة تؤيد مبدأ عدم إغفال أيّ كان. وهي ملتزمة باستخدام المساعدة الإنمائية لتحسين حياة ذوي الإعاقة، وقد حددت موقفين وطنيين على مستوى رفيع لكفالة مراعاة اهتمامات ذوي الإعاقة في برامج المساعدة الخارجية والبرامج الإنمائية، وتلبية احتياجاتهم في إطار التصدي للطوارئ الإنسانية.

٥٨ - ويعد تحسين سبل إتاحة التعليم الجيد، خاصة بالنسبة للفتيات، بما في ذلك تعليم القراءة والكتابة في سن مبكرة، شرطا أساسيا للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتسهم الولايات المتحدة في هذا المجهود من خلال برامج المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف لدعم محو الأمية والتعليم في أزمنة النزاع والأزمات، وتطوير اليد العاملة ومبادرات المواطنة العالمية لتعزيز التعليم للجميع.

٥٩ - واختتمت معلنة ترحيب الولايات المتحدة بالحوارات التي جرت إبان حلقة النقاش المعقودة خلال الدورة السابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان حول حماية الأسرة وأعضائها والاعتراف بقدرة الأشكال المتعددة للأسرة على تهيئة بيئة مساندة. ومن المهم المحافظة على حقوق

الإنسان لجميع الأفراد في كافة الأسر وتعزيز مبادئ عدم التمييز والإدماج والتنوع.

٦٠ - السيد راكوفسكي (الاتحاد الروسي): قال إن الاتحاد الروسي يدعو إلى مواصلة صياغة تدابير ملموسة لبلوغ أهداف التنمية الاجتماعية التي حددتها الأمم المتحدة، مع التركيز على مشاكل الفئات الضعيفة من السكان. وهو يؤيد التركيز على القضاء على الفقر والاندماج الاجتماعي والعمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع، كما يؤيد الصلات المنشأة بين التنمية الاجتماعية والأمن وحقوق الإنسان، ويظل ملتزما بالتنمية الكاملة للقدرات البشرية والحد من الفقر وعدم المساواة وتحسين المستوى المعيشي للسكان. وتواصل حكومته تقديم مساعدة حكومية للعمالة، مما يرفع الإنتاجية وجودة العمل ويشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبحلول عام ٢٠٢٠، يخطط الاتحاد الروسي لإنشاء وتحديث ٢٥ مليونا من أماكن العمل القائمة على التكنولوجيا المتطورة، مما سيؤدي إلى مضاعفة إنتاجية العمل. وهو يدعم استراتيجية منظمة العمل الدولية بشأن العمالة والحماية الاجتماعية.

٦١ - وأضاف أن الاتحاد السوفياتي عجَّل عمله لكفالة توفير فرص متكافئة لذوي الإعاقة في ممارسة جميع أشكال الحقوق والحريات بعد اعتماده لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٢. وتركز حكومته والمنظمات غير الحكومية المعنية بذوي الإعاقة على تنفيذ برنامج ”بيئة التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة“ للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، الذي يهدف إلى تهيئة ظروف معيشية خالية من الحواجز بالنسبة لذوي الإعاقة، وذلك عبر ربوع الاتحاد الروسي.

٦٢ - ويشكل كبار السن ٢٣ في المائة من سكان الاتحاد الروسي، ويُتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. ولذلك ينبغي توسيع نطاق الدعم المقدم لكبار السن ونوعيته. ويجري حاليا بذل جهود نشطة من أجل تحسين الدعم المالي والمادي والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية. وتقتدي حكومته في ذلك الصدد بخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة.

٦٣ - وتمشيا مع برنامج العمل العالمي للشباب، وتركيزه على الإلحاق بالوظائف والعمالة المستقرة، يواصل الاتحاد الروسي تقديم أشكال مختلفة من دعم الدولة للشباب، بما في ذلك إعانات الإسكان. ويسعى إلى النهوض بالمسؤولية المدنية والتسامح والقيم الأخلاقية والتسامح العرقي والديني والمُثل العليا للسلم والصداقة بين الأمم في أوساط الشباب. وهو يولي أهمية خاصة لتعزيز وظائف الأسرة، والتضامن بين الأجيال والنهوض بالقيم الأسرية والأخلاقية التقليدية، ويؤمن بأن استقرار الأسرة التقليدية ورفاهها من بين أبرز شروط ضمان الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة على المدى الطويل.

٦٤ - واختتم مشيرا إلى عدم وجود رد واحد يناسب جميع البلدان في سعيها لتحقيق التوازن الأمثل بين التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي المستدام. وينبغي للحكومات تقاسم خبراتها وأفضل ممارساتها في هذا الصدد، والاتحاد الروسي مستعد للتعاون مع طائفة واسعة من الشركاء لتحقيق هذا الهدف.

٦٥ - السيدة مورينو غيرا (كوبا): قالت إن النظام الاقتصادي والسياسي الدولي المجحف وغير المستدام، الذي يواصل استبعاد المصالح الشرعية لبلدان الجنوب، يتعقد جراء الأثر السلبي للأزمات الاقتصادية والمالية والغذائية وأزمات الطاقة وتغير المناخ. ومن دواعي السخرية أن السكان الأكثر تضررا يعيشون في أقل البلدان إسهاما في التسبب في هذه الوضعية. ويشير استمرار الفقر المدقع والجوع المزمن والأمية والتغيب عن المدرسة إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية بعيدة

عن التحقيق. ويجب الإسراع ببذل الجهود لصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على الرغم من استمرار الاختلال المتزايد في معدلات التبادل التجاري، وتخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية، وضيق نطاق نقل التكنولوجيا، والقيود التي تفرضها البلدان المتقدمة اقتصاديا على صادرات البلدان الفقيرة، وتزايد الديون الخارجية، وارتفاع النفقات العسكرية.

٦٦ - ورغم أثر الحصار التجاري والاقتصادي والمالي الحالي والأزمات الأخيرة، تمكنت كوبا من تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية، بل وتجاوزها. فلديها واحد من أدنى معدلات وفيات الرضع في العالم، وعمر متوقع مرتفع ونظام رعاية صحية شامل ومجاني، وهي خالية من الأمية. ويخصص أكثر من ثلثي ميزانيتها الوطنية لتحسين التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية والبحوث والأنشطة الثقافية. وخلال السنوات الخمسين الماضية، تقاسمت كوبا مواردها المتواضعة مع أكثر من ١٥٠ بلدا من الجنوب، من خلال إرسال مئات الآلاف من العاملين في القطاع الصحي وتنفيذ برامج مجانية لتعليم القراءة والكتابة واستعادة البصر، وكذلك من خلال توفير التدريب للموظفين الطبيين الأجانب، وكل هذا دون أي شروط. وهناك الكثير مما يمكن عمله لتعزيز الحق في التنمية لملايين الأشخاص بموارد قليلة نسبيا لو أبانت البلدان المتقدمة عن إرادة سياسية قوية ووفت بتعهداتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية.

٦٧ - السيدة جون (أستراليا): تكلمت بصفتها مندوبة للشباب وقالت إن الأمراض العقلية عادة ما تكون غير مرئية في المجتمع، وإن كان لا يجوز التهوين من شأن تحديات الفقر والنزاعات والتمييز. ومع ذلك تفيد منظمة الصحة العالمية بأن واحدا من بين كل خمسة شبان يعاني من مشاكل تتعلق بالصحة العقلية؛ ويشكل الانتحار على الصعيد العالمي السبب الرئيسي الثاني للوفيات بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و٢٩ سنة، والسبب الرئيسي للوفيات في أستراليا بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ سنة و ٢٤ سنة. ورغم الاحتفال بيوم الشباب الدولي في أستراليا في آب/أغسطس ٢٠١٤ تحت عنوان ''الشباب والصحة العقلية''، مما يشير إلى اعتراف المجتمع الدولي على نطاق أوسع بهذه المسألة، يتعين تعميم إدراج الصحة العقلية في الأطر الصحية الأوسع على الصعد الدولي والإقليمي والوطني، على أساس أن الصحة العقلية الجيدة ضرورية لضمان الحالة الصحية العامة والمشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التامة للأشخاص في المجتمع.

٦٨ - واختتمت بقولها إن أستراليا تدعم جيرانها الإقليميين في تحسين التعليم والخدمات في مجال الصحة العقلية من خلال برنامج وطني للمساعدة الإنمائية. وعلى المستوى الوطني، تقدم خدمات المشورة والتعليم والعمالة لأكثر من ٤٥ ٠٠٠ شاب كل سنة وهي تخطط لتوسيع البرنامج ليشمل ٨٠ ٠٠٠ شاب كل سنة. وتستحدث نهجا مبتكرة للصحة العقلية، بما في ذلك خدمات الدعم على الإنترنت. ورغم أن العلاج أمر أساسي، فإن الوقاية هي أفضل استثمار والتعليم الصحي أنجع وسيلة. وتدعو الحاجة إلى تعليم الصحة العقلية لجميع الشبان؛ وتبادل التجارب أمر له أهمية بالغة بالنسبة للتوعية ومكافحة الوصم. وتحث أستراليا الدول الأعضاء على اغتنام الفرصة التي يتيحها اليوم العالمي للصحة النفسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ لرفع مستوى الوعي بهذه المسالة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.